مجلة العلوم الإنسانية العربية
المجلد (٥) العدد (٤)
الإصدار الثامن عشر
٢٠٢٤ (١-٢٣)

تطور الدبلوماسية الفلسطينية

حاتم محمد ديب شاهين

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ١٥ أكتوبر ٢٠٢٤م

الملخص

تناولت الدراسة موضوع تطور التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني، وتمحورت إشكالية الدراسة التي عالجها الباحث في وجود مجموعة من التحديات والمعيقات التي تحول دون تحقيق الغاية من العمل الدبلوماسي على أكمل وجه، وتمثل الهدف الأساسي من الدراسة في التعرف على تطور التمثيل الدبلوماسي في فلسطين، وبيان ظروف نشأة التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني، وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على أسئلتها اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات والمعلومات وتحليلها، وقد جاءت خطة الدراسة في أربعة محاور المحور الأول جاء تحت عنوان ماهية الدبلوماسية، والمحور الثاني تناولنا من خلاله الدبلوماسية وحركات التحرر، بينما جاء المحور الثالث ليعالج مسألة الدبلوماسية الفلسطينية بعد العام١٩٩٣ "عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، وفي المحور الأخير تناولنا تنظيم العمل الدبلوماسي وفق قانون السلك الدبلوماسي الفلسطيني رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥، وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج كان أهمها أن الدبلوماسية الفلسطينية نشأت وتطورت في ظروف مختلفة عن نظيراتها في معظم دول العالم، حيث أنها نشأت في ظل عدم وجود كيان فلسطيني مستقل ذي سيادة، كما خلصت إلى أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية يشكل معيقاً جوهرياً في طريق نجاح الدبلوماسية الفلسطينية. وخلص الباحث لوضع جملة من التوصيات كان أبرزها يوصي الباحث بالعمل على تطوير منظمة التحرير بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وضم كافة الفصائل لها، كما يوصي الباحث بإعداد خطة دبلوماسية يتم من خلالها فضح الاحتلال الإسرائيلي وبيان دوره في عرقلة أي خطوات دبلوماسية يقوم بها الفلسطينيون على الصعيد الدولي.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية، السلك الدبلوماسي الفلسطيني، الاحتلال الإسرائيلي، المنظمات الدولية

Abstract

The study dealt with the issue of the development of Palestinian diplomatic representation, and the problem of the study that the researcher addressed focused on the presence of a set of

challenges and obstacles that prevent the achievement of the goal of diplomatic work to the fullest. The Palestinian diplomat, and in order to achieve the objectives of the study and answer its questions, the researcher relied on the analytical descriptive approach by collecting and analyzing data and information. The study plan came in four axes.

The first axis came under the title of what diplomacy is, and the second axis dealt with diplomacy and liberation movements, while the third axis dealt with the issue of Palestinian diplomacy after the 1993 era of the Palestinian National Authority, and in the last axis we dealt with the organization of diplomatic work according to the Palestinian Diplomatic Corps Law No. 13 of 2005, The study concluded a set of results, the most important of which was that Palestinian diplomacy arose and developed in different circumstances from its counterparts in most countries of the world, as it arose in the absence of an independent, sovereign Palestinian entity. The success of Palestinian diplomacy The researcher concluded by putting together a number of recommendations, the most prominent of which was the researcher recommending to work on developing the PLO as the sole and legitimate representative of the Palestinian people, and to include all factions in it, and the researcher recommends preparing a diplomatic plan through which to expose the Israeli occupation and explain its role in obstructing any diplomatic steps carried out by the Palestinians at the international level.

Keywords: Diplomacy, Palestinian diplomatic corps, Israeli occupation, international organizations.

*** مقدمة**

تشكل الدبلوماسية مجموعة من المفاهيم، والقواعد، والإجراءات، والمراسم، والأعراف التي تنظم علاقات الدول فيما بينها وتضبط سلوكها بهدف تحقيق مصالح مشتركة، ويكون ذلك بانتهاج وسائل محددة منها تبادل الشخصيات وإجراءات المفاوضات وإبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية(إصليح،٢٠١٩:٢).

وتعتبر ممارسة العمل الدبلوماسي في الساحة الدولية أحد صور أعمال السيادة، إذ تمارس الدول أعمالها الدبلوماسية في سفارتها وقنصلياتها باعتبار أحد مؤسسات الدولة، غير أن الدبلوماسية الفلسطينية لها سماتها الخاصة بها، وذلك كونها نشأت وتطورت قبل قيام الدولة الفلسطينية ذات السيادة، كما أنها نشأت خارج إقليم دولة فلسطين كونها نشأت من أراضي الدولة العربية في سياق عملية الكفاح المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي(خلف،١٩٨٧:١٦).

وعلى الرغم من التحديات التي واجهتها الدبلوماسية الفلسطينية وفي ظل التطورات المعقدة والمتلاحقة التي واجهت مسيرة العمل الدبلوماسي على الصعيد القانوني والسياسي على حد سواء إلا أنها استطاعت أن تحقق مجموعة من الإنجازات على الصعيد الدولي لا سيما ما يتعلق منها بعلاقتها مع الدول، ومساعيها الناجحة في أروقة الأمم المتحدة، هذا على الصعيد السياسي (الجاسور،٢٠٠٠:٩).

أما على صعيد تطور الدبلوماسية الفلسطينية على الصعيد القانوني فقد كان إقرار قانون السلك الدبلوماسي الفلسطيني رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ اللبنة الأولى وخطوة بالغة الأهمية على طريق تطوير السلك الدبلوماسي الفلسطيني الذي أسسته منظمة التحرير الفلسطينية عبر الدائرة السياسية فيها، ولعل إقرار هذا القانون كان من باب تكامل الأدوار في الأداء بين أجهزة منظمة التحرير وأجهزة السلطة الفلسطينية وعلى وجه الخصوص الدائرة السياسية ووزارة الشؤون الخارجية.

ويمكن القول في هذا السياق أن إقرار قانون السلك الدبلوماسي لا يشكل أي مساس أو هدر أو انتقاص لمنظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والمرجعية للسلطة الفلسطينية، لقد كان إقرار المجلس التشريعي لقانون السلك الدبلوماسي تعبيراً صريحاً عن قناعته بضرورة تنظيم العمل الدبلوماسي الفلسطيني واستشرافه إقامة مستقبل العمل الوطني الفلسطيني، وإدراكه حقيقة التحول الكامل نحو الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من حزيران يونيو ١٩٦٧ وعاصمتها القدس.

لقد نظم المشرع الفلسطيني بمقتضى نصوص قانون السلك الدبلوماسي أحكاماً هامة تتعلق بهيكلية وزارة الشؤون الخارجية، ومهامها، وكذلك تعيين الدبلوماسيين، ومرتباتهم ومسمياتهم، وإحالتهم للتقاعد، ونقلهم، وسياسة الإعارة والتدوير، وهذه أحكام إيجابية على طريق تطوير أداء السلك الدبلوماسي الفلسطيني (أبو عباه،٢٠٠٩:٦).

لقد بدء التحول النوعي في مسيرة الدبلوماسية الفلسطينية عقب الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني بناء على قرار قمة الرباط في العام ١٩٧٤، بالإضافة لإقرار الأمم المتحدة صفة الدولة المراقب في نفس العام، إذ غدت المنظمة بيت الكل الفلسطيني وهي الإطار المعنوي الناظم لحقوق الشعب الفلسطيني وعلى رأسها حق في العودة وتقرير المصير (رمضان،٢٠١٠:١٨).

وتطورت الدبلوماسية الفلسطينية عقب إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ١٩/٦٧ لعام ٢٠١٢ والذي بموجبه تمت ترقية مكانة فلسطين في الأمم المتحدة إلى صفة دولة مراقب غير عضو (عبد الحي،٢٠١٢:٢).

*** مشكلة البحث**

تتمحور مشكلة البحث في وجود مجموعة من التحديات والمعيقات التي تحول دون تحقيق الغاية من العمل الدبلوماسي على أكمل وجه، أبرز تلك التحديات غياب استراتيجية فلسطينية واضحة للعمل الدبلوماسي، وجهل العديد من الدبلوماسيين بحقيقة عملهم كممثلين عن دولة فلسطين ومساعي البعض للحصول على جنسية الدولة المضيفة والعمل في التجارة والعمل المزدوج، ومن جانب أخر نجد أن

وزارة الخارجية الفلسطينية مقصرة في القيام بواجبها المنوط بها تجاه دبلوماسي دولة فلسطين لا سيما ما يتعلق بالجانب التأهيلي والإشرافي لديهم، كما أن أخطر المعيقات التي تواجه التطور الدبلوماسي الفلسطيني يرتبط بشكل وثيق بمنظمة التحرير الفلسطينية وعلاقتها بالسلطة وتضارب الصلاحيات حول الممثل الدبلوماسي للشعب الفلسطيني لاسيما بعد قرار الامم المتحدة سنة ٢٠١٢ بترقية مكانة فلسطين لدوله غير عضو.

*** أسئلة البحث**

يتمثل السؤال الرئيس في الدراسة في إلى أي مدى تطور التمثيل الدبلوماسي في فلسطين، أما الأسئلة الفرعية للدراسة فتتمثل في: –

١– ما هي ظروف نشأة التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني؟

٢– إلى أي مدى توافق الدبلوماسية الفلسطينية مع القوانين والأعراف الدبلوماسية الدولية؟

٣– ما هي أبرز التحديات التي تواجه التطور الدبلوماسي الفلسطيني، وكيف تنظر لمستقبل الدبلوماسية الفلسطينية؟

*** أهداف البحث**

يهدف الباحث لتحقيق مجموعة من الأهداف تتمحور حول الهدف الرئيس والمتمثل في التعرف على تطور التمثيل الدبلوماسي في فلسطين، أما الأهداف الفرعية للدراسة فتتمثل في: –

١– بيان ظروف نشأة التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني.

٢– معرفة مدى توافق الدبلوماسية الفلسطينية مع القوانين والأعراف الدبلوماسية الدولية.

٣– الوقوف عند التحديات التي تواجه التطور الدبلوماسي الفلسطيني.

٤– تحليل وتقييم مدى نجاح الدبلوماسية الفلسطينية في تحقيق أهدافها.

*** أهمية البحث**

لدراستنا الحالية أهمية على الصعيد النظري وعلى الصعيد التطبيقي، وذلك كونها: –

١– تسلط الضوء على مراحل تطور العمل الدبلوماسي من الجانب القانوني.

٢– تناقش قضية ترتبط بمستقبل النظام الدبلوماسي في فلسطين.

٣– تضع صناع القرار في دولة فلسطين لاسيما وزارة الخارجية في السلطة والدائرة السياسية في المنظمة أمام مسؤولياتهم لتقييم تجربة العمل الدبلوماسي الفلسطيني وتصحيح المسار.

٤– تشكل مادة إثراءيه نوعية للمكتبة العربية عموماً وللمكتبة الفلسطينية خصوصاً، ويمكن أن تكون مرجعاً للباحثين مستقبلاً.

٥– تعد هذه الدراسة من الدراسات النادرة والتي تدرس التطور القانوني للدبلوماسية الفلسطينية لا سيما بعد الاعتراف بدولة فلسطين وترقيتها في الامم المتحدة.

*** منهجية البحث**

استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد أكثر أشكال المناهج العملية استخدماً في العلوم الاجتماعية والتي منها العلوم القانونية، فمن خلال هذا المنهج

عمد الباحث إلى جمع المعلومات حول موضوع الدراسة ومن ثم قام بمعالجتها عن طريق توصيفها من جميع جوانبها وأبعادها، حيث ركز الباحث في دراسته على جمع القوانين والتشريعات والوثائق المرتبطة بموضوع البحث ومن ثم قام بمعالجتها من خلال توصيفها وصولاً لفهم ارتباطها بالظروف التي تمر بها الدبلوماسية الفلسطينية ، ومن ثم وضع التوصيات الملائمة والتي تتوافق مع مخرجات الدراسة.

*** ماهية الدبلوماسية**

أدى التطور المتسارع الذي شهده العالم والمصالح المشتركة بين الدول، وعدم قدرة الدول العيش بمعزل عن غيرها من دول العالم جعلها تهتم بتنمية وتطوير علاقاتها الدبلوماسية من أجل تلبية احتياجاتها وتحقيق مصالحها (سحويل، ٢٠١٤:١٩).

والحقيقة أن نشاطات الدبلوماسيون والهيئات الدبلوماسية تشكل أحد أهم أجزاء العلاقات الدولية، كما أن للدبلوماسية أثر فاعل وكبير في نسج العلاقات الخارجية بين الدول، ولقد تطورت ظاهرة الدبلوماسية وتعددت آليات وطرق ممارستها سواء على صعيد الدول أو حتى المنظمات الدولية، وذلك نتيجة لاختلاف أهدافها ومقاصدها(إصليح،٢٠١٩:٢٠).

في هذا المحور من الدراسة نستعرض مفهوم الدبلوماسية وأنواعها وذلك على النحو الآتي: -

أولاً: مفهوم الدبلوماسية

الدبلوماسية لفظة اشتقت من اللغة اليونانية "دبلوما"، بمعنى الشيء الذي يطوى أو يطبق، وهي بذلك تطلق على الرسائل والمخططات التي كانت تصدر عن الملوك والامراء، وقد توسع استخدام هذا المصطلح إذ تجاوز المعنى اللغوي بحيث غدت الدبلوماسية مصطلح يطلق على الأنشطة الخاصة بتنفيذ سياسات الدول الخارجية عبر السفراء والمبعوثين والقناصل وكذلك رؤساء الدول (الهاشمي، ٢٠٠٣:١٠٢).

وفي العصر الحديث تعددت تعريفات الدبلوماسية، وذلك وفقاً لنظرة الفقهاء والمختصين، فمنهم من عرفها بأنها:" مجموعة المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسم والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، بهدف خدمة المصالح العليا (الأمنية والاقتصادية) والسياسات العامة، وللتوثيق بين مصالح الدول بواسطة الاتصال والتبادل وإجراء المفاوضات السياسية وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية (أبو عباه، ٢٠٠٩:١١).

وقد عرفها قاموس أكسفورد بأنها: "إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات" (الشاوي،١٩٦٩:١٨). وعرفها شارل دي مارتينس بأنها:" علم العلاقات الخارجية أو الشؤون الخارجية للدول"(شكري، ٢٠٠٧:٤٦). هذا وعرفها هارولد نيكلسون بأنها:" توجيه العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات، والأسلوب الذي به يدير السفراء والمبعوثون هذه العلاقات، وعمل الرجل الدبلوماسي أو فنه"(خلف،١٩٩٧:٧١).

ومن الفقهاء العرب من عرفها بأنها: "فن تمثيل الحكومة، ورعاية مصالح البلاد لدى الحكومات الأجنبية، والسهر على أن تكون حقوق البلاد مصونة وكرامتها محترمة في الخارج، وإدارة الأعمال الدولية بتوجيه المفوضات

السياسية، ومتابعة مراحلها وفقاً للتعليمات المرسومة، والسعي لتطبيق القانون في العلاقات الدولية كيما تصبح المبادئ القانونية أساس التعامل مع الشعوب "(فوق العادة:١٩٧٣:٣). كما عرفت بأنها: "عملية سياسية تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية في تعاملها مع الدول والأشخاص الدوليين الأخريين، وإدارة علاقاتها الرسمية بعضها مع بعض ضمن النظام الدولي" (شامي،١٩٩٠:١٦). وعرفت كذلك بأنها:" علم وفن إدارة العلاقات بين الأشخاص الدوليين، وهي مهنة الممثلين الدبلوماسيين، أو الوظيفة التي يمارسها الدبلوماسيون، وميدان هذه الوظيفة هو العلاقات الخارجية للدول والأمم والشعوب (طشطوش،٢٠١٤:١١). كما عرفت بأنها: "ممارسة عملية لتسيير شؤون الدولة الخارجية وهي علم وفن، علم لما تطلبه من دراسة عميقة للعلاقات القائمة بين الدول ومصالحها المتبادلة ومنطوق تواريخها ومواثيق معاهداتها من الوثائق الدولية في الماضي والحاضر، وهي فن لأنه يرتكز على مواهب خاصة عمادها اللباقة والفراسة وقوة الملاحظة"(خلف،١٩٩٧:٧٣).

من خلال التعريفات السابقة يمكن للباحث أن يعرف الدبلوماسية بأنها:" علم وفن تمثيل الدول والتفاوض وعقد الاتفاقيات وجمع المعلومات ورعاية المصالح للدولة ورعاياها لدى الدول وتطويرها"

ثانياً: أنواع الدبلوماسية

منذ مطلع القرن العشرين تأثرت الدبلوماسية بمجموعة من العوامل والمؤثرات المبنية على روح المصالح بين الأمم، وقد ازدادت وسائل الاتصال والمواصلات وازدهرت وهذا انعكس على علاقة الدول ببعضها، ناهيك عن بروز ظاهرة الرأي العام وتطوره وما صاحب ذلك من تأثير في تشكي السياسة الداخلية والخارجية للدول، وهذا بدوره خلق مجموعة من أنواع أو صور الدبلوماسية، يمكن حصرها فيما يلي: –

١– الدبلوماسية التقليدية: وهي أحد أقدم أشكال العمل الدبلوماسي وأكثرها انتشاراً، ويراد بها تنظيم العلاقات بين دولتين على أساس التفاوض بينهما، و يعد من مهامها بناء العلاقات السياسية والتعاون الأمني والثقافي والإعلام والتعليم والتعاون والتنسيق بين وزارات الخارجية خصوصاً في مجال الإصلاحات الداخلية في الدولة (فياض، ٢٠٠٩:٨٨).

٢– دبلوماسية رؤساء الدول والحكومات: تمارس في الغالبية ما بين الدولة الموفدة والدولة المضيفة وذلك من خلال بعثات دبلوماسية تقليدية، من خلال السفارات المعتمدة في الخارج، وقد نظمت الدول مهام هذا الشكل من أشكال الدبلوماسية وراعت حصاناتها وامتيازاتها بما لا يؤثر أو يعيق تنفيذ أعمالها، وقد نظمت أحكام هذا النوع من الدبلوماسية اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية للعام ١٩٦١، وعلى الرغم من انتشار هذا النوع من أنواع الدبلوماسية إلا أنه تراجع ليغدو في المركز الثاني وذلك نتيجة لمجموعة أسباب منها: –

١– زيادة عدد الدول في العالم ليصبح ١٩٩١ دولة حتى العام ٢٠٠٦، وهذا عسر الاتصال الثنائي بين الدول.

٢– زيادة تشابك وترابط المصالح بين الدول، وبالتالي فالشراكة الثنائية قلت قيمتها (أبو الوفا،٢٠٠٩:٢١٣).

٣- انضمام الدول إلى تكتلات سياسية وعسكرية وتنظيمات إقليمية مما أتاح إمكانية الاتصال الجماعي من خلال هذه المنظمات (فياض، ٢٠١٣:١٨١).

٣- دبلوماسية المناسبات أو الدبلوماسية الخاصة بأمر معين: لم يعر القانون الدبلوماسي هذا النوع من الدبلوماسية الا اهتماماً ضئيلاً، ومع ذلك فإنه من الطبيعي أن يحظى موظفو دولة ما أو منظمة دولية في لجان عمل في دولة أخرى، باهتمام ومجاملة خاصة من قبل سلطات الدولة المستقبلة، آخذين بالاعتبار احترام أسرار وثائقهم وتسهيل مهمتهم واتصالاتهم بزملائهم ومواطني الدولة المستقبلة أو حتى رعايا دول أخرى. ويشكل هذا النوع من الدبلوماسية مجموعة النشاطات الخارجية الرسمية التي تجري باسم أو نيابة عن دولة ما. وليس شرطا أن تكون مهمتها مرتبطة بالمصالح العامة للدولة، بل ممكن أن تنحصر مهامها في إطار فني متخصص(شاكر،٢٠١٩:٢٥).

٤- دبلوماسية المنظمات الدولية: الحقيقة أن هذا النوع من الدبلوماسية يمتاز بطابعه الدائم والمستمر وذلك من خلال بعثات الدول الدائمة لدى المنظمات، ويخضع هذا النوع من الدبلوماسية لقواعد ثابته في القانون الأساسي للمنظمات، ونشير هنا إلى أن هذا النوع من الدبلوماسية قد يكون ذو طابع مؤقت من خلال دعوة أحد الدول لحضور مؤتمر دولي محدد للبحث في حل لإشكالية ما (الإقداحي، ٢٠١٠:٦٤).

٥- دبلوماسية المؤتمرات الدولية: يمتاز هذا النوع من الدبلوماسية بأنه ذو طابع مؤقت، وتعقد في زمان ومكان محددين لبحث قضية أو مجموعة من القضايا الدولية المختلفة (الحبشي،٢٠١٥:٩٧).

٦- دبلوماسية البعثات الخاصة: تمارس هذه الدبلوماسية عبر بعثات خاصة تتكون من وفود أو أشخاص تسافر للخارج لتقوم بمهمة محددة، تفاوضية أو تمثيلية، وفي بلد أو أكثر، ثم تعود لبلدها، وتمتاز هذه البعثات بأنها متعددة الأطراف ومؤقتة في نفس الوقت، لقد عرفت لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة البعثة الخاصة في اتفاقية البعثات الخاصة، حيث نصت في الفقرة الأولى من المادة الأولى يقصد بتعبير البعثة الخاصة، بعثة مؤقتة تمثل الدولة، وتوفدها دولة إلى دولة أخرى بموافقة هذه الأخيرة لتعالج قضايا خاصة أو لتؤدي لديها مهمة محدودة ".

وهذا يعني أنه لا تعتبر بعثة خاصة في مفهوم الاتفاقية إلا تلك التي تتوفر لها الصفات التالية: -

أ- الصفة المؤقتة والمحددة.

ب- أن تكون موفدة من دولة أخرى

ت- أن تتوفر في البعثة الصفة التمثيلية

ث- أن تتم برضا الطرفين (شاكر،٢٠١٩:٢٤).

٧- دبلوماسية القمة أو الدبلوماسية المباشرة: ويراد بها مجموعة المؤتمرات التي يعقدها رؤساء الدول فيما بينهم لمناقشة بعض القضايا الدولية، أو العلاقات بين الدول المشتركة في لقاء القمة (أبو عباه،٢٠٠٩:٥١).

الجدير بالذكر أن هذا النمط أنتشر في السنوات الأخيرة، وهو يعكس مدى التطور في أهمية العلاقات فيما بين الدول واهتمام حكومات دول العالم في البعد الدولي.

٨- الدبلوماسية الوقائية: ونقصد بها مجموعة من التدابير التي تتخذها الدبلوماسية لتوقي ظهور توتر خطير أو نزاع منذر بالحرب أو تلافي دخول دولتين في حرب وتوقي استخدام دولة نووية سلاحها باعتماد خيار التفاوض وكل ما من شأنه إنهاء النزاعات وتكريس الاستقرار (اصليح،٢٠١٩:٢٧).

٩- دبلوماسية الأزمات: وهذا النوع من الدبلوماسية يكون موجه يوجه أزمة دولية طارئة، بحيث تبذل الجهود الدبلوماسية الدولية لإدارة أزمة دولية والبحث عن علاج لها، والحقيقة أن طبيعة حل الأزمة في هذا السياق تختلف من حيث الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها ومن حيث السمات التي تتميز بها، ونشير هنا إلى أن الأمم المتحدة عجزت في كثير من الأحيان عن مواجهة عدد من الأزمات، وهذا ما دفع لبروز فكرة دبلوماسية الأزمات (الحلو،١٩٨٧:٢٧٢).

١٠- دبلوماسية التحالفات: وتمثل النشاط الدبلوماسي الذي يهدف لتأسيس وتشكيل تحالفات عسكرية أو تكتلات عسكرية، وقد ظهر هذا النوع من الدبلوماسية كنتيجة لزيادة عدد الدول، ورغبة منها في إشباع أطماعها وتحقيق مصالحها (أبو عباه،٢٠٠٩:٥٤).

١١- الدبلوماسية الثقافية: ظهر هذا النوع من الدبلوماسية كنوع جديد لخلق علاقات دبلوماسية أفضل ، وتعتبر الدبلوماسية الثقافية نمطاً جديداً ومتطوراً من أنماط الدبلوماسية الدولية، ونقصد به الجهود الدبلوماسية التي ترمي إلى إحداث تغيير في التصورات التي تحتفظ بها الدول عن غيرها وما يرتبط بذلك من تغير في أنماط سلوكها تجاه الدول الأخرى، ونبحث من خلالها عن تأييد شعبي لثقافة معينة يساعد على خلق استجابات ايجابية لسياسة الدولة خارج حدودها أي في الدول الأخرى بما يسمح بإقامة علاقات مستقرة وروابط ودية بين الشعوب، وخلق المناخ لكل نظام سياسي لان يتفهم ويدرك مخاوف وأماني وتطلعات ومصالح النظم السياسية الأخرى(أبو عباه،٢٠٠٩،٢٠٢).

١٢- الدبلوماسية الاقتصادية: ويستخدم هذا النوع من الدبلوماسية العامل الاقتصادي في التعامل السياسي، والواقع أن هذا النوع من الدبلوماسية تلجأ إليه الدول المتقدمة أو الغنية في تعاملها مع الدول النامية أو الضعيفة، وكان للحرب العالمية الثانية دور بارز في ظهور هذا النوع من الدبلوماسية حيث أنشأت المنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادي والتي شكلت لاحقاً الإطار المالي الدولي ورسمت الخطوط العريضة للنشاط التجاري بين الدول، ومن تلك المنظمات صندوق النقد الدولي، والاتفاق العام للتعريفات والتجارة، المنظمة الدولية للتعاون والتطور الاقتصادي، ونشير هنا إلى أن الدبلوماسية الاقتصادية تستخدم مجموعة من الأدوات لتحقيق غايتها من تلك الأدوات التركيز على سياسات الرسوم والضرائب الجمركية سواء كإجراءات وقائية أو رسوم ثابته، وكذلك تقديم المنح والقروض لبعض الدول الخارجية بتسهيلات ائتمانية خاصة أو بمعدلات فائدة تقل عن سعر السوق، و تطبيق السياسات والتدابير الاقتصادية التي تشجع على التبادل التجاري في قطاعات استيراد وتصدير السلع والخدمات كالأخذ بنظام الحصص، أو تقديم إعانات للمصدرين أو التسعير غير الاقتصادي لإنتاج القطاع العام في الدولة ، بالإضافة لفرض قيود على التحويلات الخارجية، أو

فرض ضرائب عالية على الاستثمارات الأجنبية، أو تقديم بعض الإغراءات والحوافز لها عن طريق إعفائها من تلك الضرائب بصورة كلية أو جزئية لفترة معينة من الوقت (شاكر،٢٠١٩:٢٧).

١٣- الدبلوماسية الشعبية " دبلوماسية الإعلام": ظهر هذا النوع من الدبلوماسية كنتيجة لانتشار التعليم والثورة الهائلة في وسائل الاتصال حيث غدت الدول تحاول أن تكون لها علاقات مباشرة مع الشعوب، وتحبذ بعض الدول هذا النوع من الدبلوماسية وبعضها الآخر يعتبره تدخلاً سافراً في شؤونها الداخلية، ولذلك نجد كثيراً من الدول تتجه تخلصاً من الحرج إلى أن تجعل هذا الأسلوب من اختصاص منظمات غير رسمية كالتنظيمات السياسية والنقابية والاتحادات الطلابية، والمبعوثون إلى الخارج بشتى أشكالهم وألوان ثقافاتهم كرجال العلم والدين(شلبي،١٩٨٨:١٠).

١٤- دبلوماسية علم النفس: وهذا النوع من الدبلوماسية يسلط الضوء على فهم العقد النفسية في شخصية العدو المفاوض قبل الجلوس على طاولة المفاوضات، وفيها يتم تحصيل المعرفة الكافية بعوامل الضعف والقوة في أوراق الطرف المفاوض، والتي من خلالها يستطيع المفاوض أن يعبث بهذه الأوراق ويحاول خلطها من جديد لكي يتمكن بالأخير من التحكم بمسارات التفاوض اندفاعاً وتقدماً، والحقيقة أن القرارات السياسية التي تتخذها العديد من الدول المتقدمة بالنسبة للعلاقات الدولية تتم بعد دراسة متأنية للحالة النفسية لمواطني الدولة المستهدفة بها هذه القرارات بحيث تحدد إذا كانت هذه القرارات سوف تؤدي إلى الهدف المطلوب منها(غالي،١٩٩٢:٧١).

*** الدبلوماسية وحركات التحرر**

مما لا شك فيه أن الدول هي الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية، وهي التي تستطيع أن تبرم علاقات مع الدول وتصيغ وتنفذ سياسات الشعوب ، غير أن توسع دور الدولة جعلها تستعين بوحدات وأجسام تسهم في إداء العمل الخارجي نيابة عنها تتمثل تلك الأجسام في المنظمات غير الرسمية أو المنظمات غير الحكومية، وقد أدى التطور والتوسع في هذا المفهوم إلى خلق وحدات وأجسام تنفذ السياسة الخارجية للدول في مجالا العلاقات الدولية، حيث غدا لتلك الأجسام تمثيل كبير في مجريات السلوك الدولي وفي النسق الدولي ، ومن أهم تلك الأجسام حركات التحرر، والتي لها إسهامات كبيرة على صعيد تنفيذ السياسات الخارجية (منيرة،٢٠٠٨:١٠٥).

في هذا المحور من الدراسة نستعرض مفهوم حركات التحرر، ومن ثم نوضح تطور التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في إطار منظمة التحرير، كما يلي: -

أولاً: مفهوم حركات التحرر الوطني

تعرف حركات التحرر الوطني بأنها عبارة عن جماعات من الأشخاص المنظمين وفق لترتيب معين تستخدم الكفاح المسلح لتحقيق غاياتها في تحرير أرضها وإقامة دولتها المستقلة (أبو عامر،٢٠٠٤:٣٧).

كما وعرفت حركات التحرر الوطني بأنها تنظيمات أو تجمعات سياسية تعكس رؤية شعب خاضع لسيطرة

الاستعمار أو الاحتلال الأجنبي يرغب في التحرر وتحقيق الاستقلال الوطني(عكاوي،٢٠٠٢:١٤٤).

والحقيقة أن إقرار ميثاق الأمم المتحدة ساعد على نشوء ظاهرة حركات التحرر كونه أقر حق الشعوب في تقرير مصيرها بكافة الطرق والوسائل، وهذا ما ساعد في تشكيل وتكوين الكيانات المنبثقة من رحم الشعوب المحتلة، والتي عرفت لاحقاً بحركات التحرر الوطني وخير مثال عليها في واقعنا المعاصر حركة التحرر الفلسطينية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وعلى رأسها منظمة التحرير الفلسطينية.

على ما سبق يمكننا القول أن حركات التحرر الوطني هي كيانات منظمة تعمل من أجل تقرير مصير شعوبها والذي تمثله تلك الحركة وتطالب بسيادته على أرضه، وهذا يعني أنها تستمد قوتها وكينونتها من القاعدة الجماهيرية الداعمة والمؤيدة لها، وفي الغالب تتخذ حركات التحرر من إقليمها أو البلاد المحيطة لها موطناً أمناً لها بحيث تؤمن قوت عناصرها وتدربهم فيه (الغنيمي،١٩٩٣:١٢٤).

ثانياً: تطور التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في عهد منظمة التحرير

مارس الفلسطينيون أشكالاً متعددة من العمل الدبلوماسي، وقد شهد العام ١٩٤٦ محاولة لبث روح الحياة في اللجنة العربية العليا، حيث ساد تنافس حزبي على من يمثل فلسطين في جامعة الدول العربية ما أدى إلى انقسام القوى السياسية الفلسطينية إلى فريقين الفريق الأول يمثل اللجنة العربية العليا التي حلها الانتداب البريطاني عام ١٩٣٧، وفريق الجبهة العربية، وفي المحصلة تم دعوة الفريقين برعاية الأمين العام للجامعة العربية في حينه وعقد مشاورات توصل من خلالها إلى التوافق عل هيئة جديدة تكون مقاعدها مناصفة في الفريقين، وهذه أول هيئة فلسطينية ذات تمثيل دبلوماسي ترأسها المفتي الحاج أمين الحسيني (توام،٢٠١٣:٢٤).

في العام ١٩٤٧ تبنت الجمعية العمومية للأمم المتحدة مشروع تقسيم فلسطين الذي أسست له بريطانيا ودعمته الويات المتحدة الأمريكية (ياغي، وبروكات،١٩٨٨:١٦٣).

وكنتيجة لهذا القرار ثار الشعب الفلسطيني وطالب بإلغاء القرار وعقد الجامعة العربية اجتماعاً لها في القاهرة بمشاركة ممثلين عن الهيئة الفلسطينية، وقررت الجامعة إحباط مشروع التقسيم، وكنتيجة لهذه المعارضة سحبت الولايات المتحدة تأييدها لقرار التقسيم واقترحت في حينه وضع فلسطين تحت الوصاية (أبو عفيفة،١٩٩٨:١٠٦).

والحقيقة أن تراجع الولايات المتحدة كان أولى خطوات النصر للدبلوماسية الفلسطينية العربية المشتركة ضد القرار.

غير أن صدور قرار التقسيم أدخل فلسطين في دوامة عنف لاسيما بعد إعلان قيام دولة الاحتلال "إسرائيل"، وقد فشلت الجيوش العربية في حينه في منع قيام دولة الاحتلال حيث حل بفلسطين فيما عرف بالنكبة وتم قبول الهدنة، وفي العام ١٩٤٨ أخذ الفلسطينيون بزمام المبادة وقاموا بتشكيل حكومة فلسطينية في غزة برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي (الصمادي، ٢٠٠٨:٢٥).

غير أن حكومة عموم فلسطين لم تنل الاعتراف الدولي المطلوب ولم تنجح في تكريس وجودها كجزء من النظام السياسي الفلسطيني ولم تعمر طويلاً ولاحقاً اندثرت وتحللت (حمد، ٢١:٢٠١١).

بعد ذلك قام بعض الطلاب الفلسطينيين في الخارج بتأسيس روابط طلابية أبرزها رابطة طلاب فلسطين في القاهرة، والاتحاد العام لطلبة فلسطين، وبذلت قيادة تلك الروابط جهوداً دبلوماسية كبيرة تدخل في نطاق الدبلوماسية الشعبية، وقد كان لتلك الاتحادات دور كبير لاحقاً في دعم المنظمة والتأكيد على شرعيتها في تمثيل فلسطين (سحويل،٤٦:٢٠١٤).

تلا تلك الحقبة قيام الفلسطينيين بالالتحاق بالأحزاب العربية القومية والاشتراكية، غير أنهم أيقنوا لاحقاً فشل القومية العربية في المحافظة على الوحدة العربية لاسيما بشكلها بين مصر وسوريا فكانت المبادرة في العام ١٩٥٨ بتشكيل الفصائل الفدائية (توام، ٢٦:٢٠١٣).

والحقيقة أن تلك المرحلة من الدبلوماسية الفلسطينية تميز إلى أن تشكلت منظمة التحرير بأنها غلب عليها طابع الإرباك والعجز والعشوائية وغياب الرؤية الواضحة والمشروع الموحد، وذلك نتيجة لضعف الأدوات وعدم وجود مرجعية سياسية واحدة، بالإضافة للتدخلات العربية في صناعة القرار الفلسطيني.

كان لنشأة منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ ككيان فلسطيني مستقل دور كبير في خلق واقع دبلوماسي فلسطيني جديد، والحقيقة أنه سبق إنشاء المنظمة مجموعة من التطورات على الصعيد الفلسطيني والعربي والدولي، وكانت نشأة المنظمة بمثابة ميلاد لمرحلة جديدة من مراحل الدبلوماسية الفلسطينية الجديدة في مواجهة المشروع الصهيوني (صايغ،٣:٢٠٠٣).

ومما تجدر الإشارة إليه أن تأسيس المنظمة جاء عقب مؤتمر القمة العربي الأول المنعقد في القاهرة في العام ١٩٦٤، وكان ثمرة استجابة لدعوة الرئيس جمال عبد الناصر، حيث مثل فلسطين في ذلك المؤتمر أحمد الشقيري الذي قدم عقب انتهاء القمة مسودة مشروع للرئيس جمال عبد الناصر يقضي بإنشاء منظمة فلسطينية، تتضمن ميثاقاً وطنياً، ونظاماً داخلياً، وتوجيهات تتعلق بالنشاط السياسي والعسكري والمالي، وقد وافق عبد الناصر في حينه على الفكرة (الشقيري، ٥٠:١٩٧١).

تباينت ردود الفعل إزاء قرار إنشاء هذا الجسم الفلسطيني بين مؤيد ومعارض وقد كان أبرز المعارضين لفكرة إنشاء هذا الجسم حركة فتح، وجبهة التحرير الفلسطينية، والحاج أمين الحسيني، والاتحاد العام لطلبة فلسطين، والهيئة العربية العليا، وذلك بذريعة أن تشكيل منظمة فلسطينية من شأنه ضرب الحركة الثورية الفلسطينية الوليدة، أما الدول العربية فقد ترددت في دعم فكرة إنشاء حكومة فلسطينية وبين إنشاء جبهة فلسطينية، رغم كل الاعتراضات والنقد واصل الشقيري جهوده الدبلوماسية (الحوراني،٢٤:١٩٨٠).

وفي العام ١٩٦٤ خرج المؤتمر الفلسطيني الأول والذي عقد في مدينة القدس بمجموعة قرارات أهمها إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وقد غدا أحمد الشقيري ممثل

فلسطين في جامعة الدول العربية رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية والتي أسست لتكون قيادة ممثلة للشعب الفلسطيني وتقود معركة التحرير، واستناداً لتلك الرؤية أسس الشقيري جيش التحرير الفلسطيني، وأعلن عن المنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

والحقيقة أن تأسيس المنظمة كان تتويجاً لجهود ومحاولات خلق كيان فلسطيني يخلف حكومة عموم فلسطين، ومع ذلك يمكن القول أن تأسيس المنظمة لم يكن نتاجاً لإرادة فلسطينية بحته بل هو إرادة عربية لإيجاد كيان ممثل للفلسطينيين (أبو نحل، شراب، وآخرون،٢٠١٢:٣٤).

لقد اهتمت منظمة التحرير بالعمل الدبلوماسي منذ نشأتها، غير أن احتلال إسرائيل لباقي الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧ دفع قادة المنظمة لإحداث تغيير في طريقة تعاطيها مع الأزمة فتبنت الكفاح المسلح كخيار وحيد لدحر الاحتلال، لاسيما بعد بروز ظاهرة حركات المقاومة الفلسطينية المسلحة والتي كان على رأسها حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح والتي أعلن عن تأسيسها بعد أقل من عام من إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وقد كان التوجه لدى قيادة المنظمة أن العمل الدبلوماسي يمكن أن يكون مكمل للعمل العسكري ولكن ليس وسيلة أساسية للتحرير (هيكل، ١٩٩٦:١٦).

لقد اعتدت منظمة التحرير بالدبلوماسية ووضعت هدفاً لها تمثل في الحصول على الاعتراف الدولي بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وأخذت بإجراء اتصالاتها عربياً ودولياً لحشد الدعم والتأييد للقضية الفلسطينية، وكان أول من استقبل المنظمة الاتحاد السوفيتي والصين الداعمتان بشكل كبير للكفاح المسلح، حيث تمثلت الأهداف الدبلوماسية من هذا الاتصال في الحصول على الدعم العسكري والسياسي للقضية الفلسطينية، والمحاولة في اكتساب صفة التمثيل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وقد تكلل هذا المسعى بالنجاح.

وقد وجهت الصين دعوة رسمية لرئيس المنظمة في حينه أحمد الشقيري لزيارة أراضيها، حيث قام الشقيري في العام ١٩٦٥ بأول زيارة رسمية له وكانت إلى الصين، وتم خلالها الاتفاق على إقامة بعثة لمنظمة التحرير في بكين لتعزيز التعاون المشترك (سحويل،٢٠١٤:٦٥).

تلا ذلك اعتراف الصين بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ومنحت مكتباً له كامل الامتيازات الدبلوماسية الممنوحة للسفارات الأجنبية في بكين، وهذا بدوره عزز من حضور المنظمة.

ونشير في هذا السياق أن الصين لم تقدم هذه المساعدة دون أهداف وأطماع سياسية بل كان الهدف من وراء هذه المقاربة تعزيز علاقتها بالعالم العربي والإسلامي، وسعياً منها لإحراج الاتحاد السوفيتي وأضعاف مكانته في المنطقة، بالإضافة للضغط على الولايات المتحدة التي كانت تحاصر الصين اقتصادياً.

وعلى صعيد الاتحاد السوفيتي فقد قام ياسر عرفات بأول زيارة علنية للاتحاد في العام ١٩٧١ وكانت الغاية من الزيارة البحث عن دعم سياسي، علماً أن وفداً ممثلاً عن حركة فتح والمنظمة قام بزيارة للاتحاد في العام ١٩٦٨، نتج عن تلك العلاقات اعتراف الاتحاد السوفيتي في العام ١٩٧٤

بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني (اصليح،٢٠١٩:٥٩).

والحقيقة أن الجهود الدبلوماسية الفلسطينية لم تقف عند حد القطبين الصيني والسوفيتي بل امتد نحو الأمم المتحدة بهدف تحسين الوضع القانوني للمنظمة وذلك لتسهيل حركتها دولياً، وقد نجحت المنظمة في العام ١٩٧٠ بوضع مسألة فلسطين في اللجنة السياسية الخاصة بالجمعية العامة للأمم المتحدة، وتلا ذلك تبني الجمعية العامة لقرارات تؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره (بن طلال،١٩٨١:٨٦)، ونشير هنا لأهم القرارات قرار (٢٦٧٢)ـــ وقرار (٢٦٢٨)، وقرار (٢٦٤٩) والتي أكدت بمجموعها على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحقه في احترام حقوقه وضرورة منحه الاستقلال.

كما وقد عملت المنظمة على اللعب دبلوماسياً على الساحة العربية لصالح القضية الفلسطينية لاسيما في المراحل الأولى لتأسيسها، حيث عملت المنظمة بممثليها بكل جد في الحصول على التأييد العربي بالاعتراف بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وحصلت على ذلك في العام ١٩٧٤، عندما اعترفت القمة العربية بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني (أبو عفيفة، ١٩٩٨:١٤١).

وبعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل في العام ١٩٧٨، فرض على المنظمة حصاراً فتحولت الدبلوماسية الفلسطينية نحو دول أوروبا، ولعل أول اختراق للحصار في حينه كان بزيارة ياسر عرفات فيينا عام ١٩٧٩ والتي تعتبر أول زيارة رسمية لعاصمة أوروبية، ثم قام بزيارة البرتغال في العام ١٩٨١، وكنتيجة للفعل الدبلوماسي للمنظمة حصل ياسر عرفات على تصريح من رئيس الحكومة البرتغالية في حينه "فرنسسكو بيريرا" يؤيد فيه حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بقيادة منظمة التحرير(سحويل،٢٠١٤:٥٥).

وفي العام ١٩٨٠ استطاعت المنظمة بجهودها أن تحصل على بيان صادر عن الدول الأوربية "بيان البندقية" والذي يعتبر نقطة تحول تاريخيه في الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية، حيث دعا البيان لتمكين الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير بصورة كاملة عن طريق عمل ملائم يرد في إطار سلام شامل (أبو عفيفة، ١٩٩٨:٢٣٤).

وقد كان عبرت المنظمة عن موقفها من بيان البندقية والذي اعتبرته مخيب للآمال كونها كانت تطمح في أن يعترف البيان بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

وبكل الأحوال يمكن القول أن بيان البندقية كان بالفعل نقطة انتصار نسبية للدبلوماسية الفلسطينية، وقد كان نقطة تحول حقيقية في الموقف التاريخي للاتحاد الأوربي من القضية الفلسطينية.

والحقيقة أنه منذ العام ١٩٦٩ بدأت الاتصالات السرية بين الفلسطينيين والإسرائيليين وعلى وجه الخصوص بين ياسر عرفات وإيغال آلون، ومثل الفلسطينيين خلال الفترة ٦٩-٧٢ سعيد حمامي وعصام السرطاوي (سحويل،٢٠١٤:٦٤). وفي العام ١٩٧٧ تم ترتيب لقاء بين ممثل منظمة التحرير الفلسطينية سعيد كمال وستيفن كوهين مفكر صهيوني، وذلك بناء على توجيهات من محمود عباس

بموافقة من ياسر عرفات والذي أوعز بإجراءا اتصالات مع القوى اليهودية (هيكل، ١٩٩٦:٢٠١). بعد ذلك فتحت العديد من قنوات الاتصال مع الجانب الإسرائيلي وذلك بناء على قرار المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٦ والذي جاء فيه:" يقرر المؤتمر دعوة اللجنة التنفيذية لوضع خطط لفتح خطوط اتصال فلسطينية مع الدوائر اليهودية أو الإسرائيلية المؤيدة لقضيتنا، ولفكرة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة"(هيكل،١٩٩٦:١٩٩).

كما جرت عدة اتصالات بين قيادات المنظمة وممثلي الاحتلال الإسرائيلي خلال الأعوام ١٩٨٥-١٩٨٧، والحقيقة أن تلك الاتصالات كانت بمثابة اعتراف إسرائيلي ضمني بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وبذلك استطاعت الدبلوماسية الفلسطينية إرسال رسائل للمجتمع الدولي أنها تسعى لتحقيق السلام في المنطقة، لقد كان للحرب الإسرائيلية على لبنان عام ١٩٨٢ وخروج المنظمة من بيروت أثراً كبيراً وهو أثر سلبي حيث فقدت قاعدتها الجغرافية وخسرت مقراتها وبنيتها العسكرية وكذلك خسرت آخر خطوط التماس المادي مع فلسطين التاريخية، لذا لجأت الدبلوماسية الفلسطينية تتجه نحو القبول بفكرة إقامة الدولتين، والالتزام بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بفلسطين، وحصل تقارب فلسطيني مصري أردني ، حيث قبلت المنظمة بالمبادرات المطروحة من قبل الأطراف الدولية، ونشير هنا إلى أن الدبلوماسية الفلسطينية رحبت في سياق المساومة بمشروع الأمير فهد والذي أعلن عنه في ١٩٨١ لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وقد عبر صلاح خلف في حينه عن موافقة المنظمة على المقترح السعودي بقوله:

" إذا وافقت الولايات المتحدة بغير تحفظ على مشروع السلام السعودي في الشرق الأوسط، فإن المنظمة ستتبنى الدفاع عنه لدى جميع العرب" (سحويل،٢٠١٤:٦٠).

كما وصرح رفيق شاكر النتشه ممثل المنظمة في السعودية أن مشروع الأمير فهد يعتبرا أساساً إيجابياً لحل مشكلة الشرق الأوسط (أبو عفيفة،١٩٩٨:١٦٠).

وبعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى ١٩٨٧ قام رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات بإعلان قيام دولة فلسطين أمام المجلس الوطني بالجزائر، وأعلن عن نفسه رئيساً لدولة فلسطين، ودعا إلى مؤتمر دولي وإجراء مفاوضات دولية لتطبيق قرارات مجلس الأمن (٣٣٨/٢٤٢)، وقرار الجمعية العام (١٨١)، وذلك في سياق قبوله بالواقع وابداء الرغبة في التعايش إلى جوار دولة إسرائيلية (صايغ،٢٠٠٣:٨٧١). ورحبت (١٠٤) دولة بهذا الاعلان واعترفت بالمنظمة وبقيام دولة فلسطين، غير أن الولايات المتحدة رفضت الاعتراف بدولة فلسطين، في حين تباين موقف دول أوروبا الغربية من هذا الإعلان بين مرحب ورافض وممتنع.

لقد لعبت الدبلوماسية الفلسطينية عبر منظمة التحرير دوراً كبيراً وبارزاً في صياغة وتقديم مشروع الملك فهد.

خلاصة ما سبق نعتقد أن الجهود الدبلوماسية التي بذلتها المنظمة تدل على أن المنظمة ليست حركة تحرر عادية

بل أن وجودها أضفى نوعاً من القوة للقضية الفلسطينية على الساحة الدولية، حتى غدت العنوان لأي حوار يتعلق بالقضية، غير أنه يلاحظ على تلك المرحلة أن الدبلوماسية الفلسطينية افتقدت إلى العمل بروح الجماعة وانفردت بها الروح الفردية، وجرى التركيز على الرموز والأشخاص لتعويض الخلل، ويمكن القول أنه غلب على الدبلوماسية منهج التنازلات المتسارع بسبب فقدان الأوراق التفاوضية وفقدان الدعم الدولي الكامل.

*** الدبلوماسية الفلسطينية بعد العام١٩٩٣ "عهد السلطة الوطنية الفلسطينية"**

كان لتولي إسحق رابين رئاسة الحكومة الإسرائيلية أثراً كبيراً في تحول مسار المفاوضات مع الفلسطينيين إذ أدرك أن الوفد الفلسطيني المشارك في مفاوضات واشنطن لن يغير موقفه إلى الحد الذي تتمناه إسرائيل، فبدأ بإقامة اتصالات مع المنظمة من خلال عضو الكنيست عن فلسطيني ١٩٤٨ الدكتور أحمد الطيبي وآخرون، وقد منح رابين الضوء الأخضر لمواصلة هذه المفاوضات السرية والتي توجت بإعلان المبادئ والاعتراف المتبادل بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (شاش، ١٩٩٥:٢٦٦).

لقد دارت في رحى تلك المرحلة مجموعة من الجولات حتى تم التوصل لاتفاق "أوسلو" برعاية الخارجية النرويجية في العام ١٩٩٣ حيث وقعه عن الجانب الفلسطيني محمود عباس، وعن الجانب الإسرائيلي شمعون بيرس، والذي حدد موعد بدء مفاوضات الحل النهائي بما لا يزيد عن خمس سنوات من تاريخ مؤتمر مدريد ١٩٩١، وقد أشار الاتفاق إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة والضفة الغربية، وتمكين الفلسطينيين من الحكم الذاتي من خلال تأسيس السلطة الفلسطينية والتي أسست فعلياً عام ١٩٩٤(الشريف،١٩٩٥:٤١٩).

في هذا المحور من الدراسة، نستعرض دور السلطة الفلسطينية في دعم الدبلوماسية الفلسطينية، ونتوقف عند إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، وذلك كما يلي: –

أولاً: دور السلطة الفلسطينية في دعم الدبلوماسية الفلسطينية

عقب دخول طلائع الأمن الوطني الفلسطيني أرض الوطن في العام ١٩٩٤ لإنشاء أول سلطة وطنية فلسطينية برئاسة ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، بدا واضحاً تبلور ملامح المؤسسات الفلسطينية على جزء من أرض الوطن التاريخية (موسى،٢٠١٣:٧٩).

وقد بدأت منذ ذلك التاريخ تتضح ملامح الدبلوماسية الفلسطينية حيث شكل أول مجلس حكم ذاتي بموجب اتفاقية أوسلو أطلق عليه الفلسطينيون مصطلح الحكومة الفلسطينية، وترأسها ياسر عرفات وقد أوكل لوزارة التخطيط والتعاون الدولي مهمة إدارة الدبلوماسية الخارجية، حيث أنيطت المهمة في حينه بالدكتور نبيل شعث أول وزير تخطيط وتعاون دولي في حكومة فلسطين ١٩٩٤ (سرور،٢٠٠٣:٨٦).

ووفقاً لما قررته اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير فقد انحصر دور الدائرة السياسية في المنظمة في إدارة العلاقة الفلسطينية مع الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة

عدم الانحياز، في حين أوكلت مهمة التعاون الثنائي مع دول أوروبا والويات المتحدة لوزارة التخطيط والتعاون الدولي، وقد قررت المجلس التنفيذي اشتراك المنظمة والسلطة في إدارة العلاقة مع جامعة الدول العربية (الحنتولي،٢٠٠٤:٢٥).

وعلى أثر اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ ظهر دور الدبلوماسية للسلطة الفلسطينية حيث تحركت على صعيد المجتمع الدولي بهدف حشد الرأي العام العالمي لصالح القضية والضغط على الاحتلال الإسرائيلي من خلال فضح جرائمه بحق الشعب الفلسطيني، وتعميق الصورة السلبية عن الاحتلال في المحافل الدولية، بالإضافة للبحث عن حلول اقتصادية للحالة الفلسطينية التي تأثرت بفعل تقليص الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي للمساعدات التي كان يقدمها للسلطة قبل الانتفاضة (اصليح،٢٠١٩:٧٣).

وفي العام ٢٠٠٣ وعقب تعديل المجلس التشريعي للقانون الأساسي الفلسطيني وما جاء فيه من استحداث لمنصب رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة الفلسطينية الخامسة، وكنتيجة للمتغيرات الدولية والإقليمية تم التفريق بين عمل وزارة التخطيط والتعاون الدولي بحيث غدا كل منهما له مجال مستقل حيث نشأت وزارة الشؤون الخارجية التي انحصرت وظيفتها في التخطيط للسياسة الخارجية الفلسطينية وإدارتها، حيث تم اعتماد هيكلية تنظيمية جديدة من أجل العمل على إنشاء سلك دبلوماسي فلسطيني يهدف لتمثيل فلسطين (أبو عباه،٢٠٠٩:٦٦).

والحقيقة أن السلطة الفلسطينية حاولت استغلال جميع الظروف لتعزيز العمل الدبلوماسي الفلسطيني، ولعل الدبلوماسية البرلمانية التي لعبها أول مجلس تشريعي فلسطيني كان خير مثال على ذلك، حيث كان تشكيل المجلس التشريعي أمراً غير عادي في مسيرة الشعب الفلسطيني، بل ويعد تشكيله نقطة تحول في الدبلوماسية الفلسطينية (أبو عباه،٢٠٠٩:٦٩). وعلى كل حال يمكن تلخيص الدور الدبلوماسي للسلطة الفلسطينية فيما يلي: –

أ– إنشاء السلطة الفلسطينية.

ب– تشكيل حكومة فلسطينية.

ت– تشكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

ث– تشكيل وزارة الشؤون الخارجية.

ج– استحداث منصب رئيس الوزراء.

ح– انتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني الأول.

ثانياً: إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية

أدى قيام السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤ إلى ظهور حالة من الازدواجية في المؤسسات وتمثيلها بين السلطة وبين منظمة التحرير، فعلى الرغم من أن ياسر عرفات كان رئيس أول حكومة فلسطينية عام ١٩٩٤ إلا أنه أصر على أن يمثل فلسطين في المفاوضات مع الاحتلال شخص من منظمة التحرير ، كما وعمل على إبقاء بعض مؤسسات المنظمة كالدائرة السياسية، وأبقى على اعتبار منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، على اعتبار أن فلسطين دولة تخضع لاحتلال استعماري، وهذا بدوره عزز قدرة المنظمة على القيام بكل ما هو مفترض عليها في مجال العلاقات الدبلوماسية والاتصالات الخارجية (سحويل،٢٠١٤:٩٠).

غير أن مرض المنظمة وعدم التوافق على عملها والتناحر بين العائدين من الخارج والمقيمين في الداخل وازدواجية المناصب ولدت نزاعات حول الولاية السياسية والوظيفية والتمثيلية لكل من المنظمة والسلطة(اصليح،٢٠١٩:٨١).

وبكل الأحوال فإن اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد واعتراف الأمم المتحدة بها وحيازتها على اعتراف عدد من الدول جعلها الجهة المخولة بالتمثيل الدبلوماسي، لاسيما أن السلطة الفلسطينية لا زالت تقبع تحت احتلال.

لقد تولت الدائرة السياسية في المنظمة مهمة العلاقات الخارجية والإشراف على السفارات وتمثيل فلسطين في المحافل الدولية، في المقابل تولت وزارة التخطيط والتعاون الدولي مهمة جلب المساعدات وبحث أوجه التعاون مع المجتمع الدولي، وقد تفاقمت الازدواجية بين السلطة والمنظمة عقب إنشاء وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية، حيث ظهرت أزمة التمثيل الدبلوماسي ومتابعة السفارات، وقد قام الرئيس محمود عباس بتحويل هذا الملف إلى وزارة الشؤون الخارجية في السلطة (أبو عباه،٢٠٠٩:٧٤).

والحقيقة أن الجهة المخولة بتمثيل فلسطين دبلوماسياً من حيث الأصل هي المنظمة من خلال الدائرة السياسية، غير أن هيمنة فتح على السلطة جعلها تقلص صلاحيات المنظمة لحساب أجندتها، ومصالحها، وهذا باعتقاد الباحث خطأ فادح لا سيما أن المنظمة حائزة على اعتراف دولي ولها سند قانوني وتمثل مرجعية الشعب الفلسطيني بكل أطيافه.

*** تنظيم العمل الدبلوماسي وفق قانون السلك الدبلوماسي الفلسطيني رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥**

عقب عودة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات إلى الأراضي الفلسطينية عام ١٩٩٤، أخذ مباشرة بتولي رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية التي ضمت بين جنابتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي والتي أنيط بها مهمة إدارة المعونات الدولية، وتطوير العلاقات الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية (أبو عباه،٢٠٠٩:٦٢).

تلى ذلك استحداث منصب رئيس الوزراء بموجب التعديل التشريعي للقانون الأساسي المؤقت ٢٠٠٣، وما صاحبه من إنشاء وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية لتتولى مسؤولية تخطيط السياسة الخارجية الفلسطينية وإدارتها، وذلك بالتنسيق مع الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومن ثم وضع هيكل تنظيمي جديد لوزارة الشؤون الخارجية، يتيح المجال أمام الاستجابة للضرورة الملحة القاضية بإنشاء سلك دبلوماسي فلسطيني حيوي ونشط ، ويمهد الطريق أمام منح وزارة الشؤون الخارجية ما يلزم من تفويض وصلاحيات من قبل الجهات المعنية في منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية تمكنها من حمل مسؤوليتها، وأداء المهام المنوط بها، وذلك عبر أمور عديدة في مقدمتها الإشراف السياسي والإداري والمالي، على جميع المكاتب والسفارات والبعثات الفلسطينية القائمة في الخارج(إصليح،٢٠١٩:٣٦).

توجت تلك الجهود بإقرار قانون السلك الدبلوماسي الفلسطيني رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ والذي أقره

المجلس التشريعي الفلسطيني، ليضع من خلال نصوصه ومواده حداً للازدواجية، فأصبح هناك مرجع وإطار قانوني يحدد الصلاحيات ويبين المهام المناطة بوزارة الخارجية الفلسطينية بشكل يحل تلك الازدواجية ويضع حداً لها، والحقيقة أن قانون السلك الدبلوماسي الفلسطيني يمثل خطوة ذات أهمية بالغة على صعيد تطوير السلك الدبلوماسي الفلسطيني (سحويل،٢٠١٤:٥٩).

في هذا المحور من الدراسة نستعرض مهام وهيكلية وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية، ومن ثم نوضح معايير اختيار الممثلين الدبلوماسيين وفق القانون الفلسطيني، ونستعرض مسألة التدريب والدراسات الدبلوماسية في قانون الدبلوماسية الفلسطيني، وذلك على النحو الآتي: –

أولاً: مهام وهيكلية وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية

نصت المادة (٣) من قانون السلك الدبلوماسي الفلسطيني لسنة٢٠٠٥ في على مهام وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية بقولها: تتولى وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية المهام التالية: –

١– الإسهام في وضع السياسة الخارجية الفلسطينية وتنفيذها بما يخدم المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني.

٢– تمثيل فلسطين خارجياً وتعزيز العلاقات الفلسطينية مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية عربياً وإسلامياً ودولياً.

٣– الإشراف على جميع البعثات سياسياً وإدارياً ومالياً، بما في ذلك التعيينات والتنقلات وفقاً للقانون.

٤– تنمية وتطوير التعاون الدولي مع فلسطين، وتمثيل فلسطين لدى الجهات الخارجية.

٥– رعاية مصالح الفلسطينيين في الخارج، وتعزيز العلاقة معهم وتواصلهم مع شعبهم ووطنهم.

٦– اعتماد جواز السفر الفلسطيني وفقاً لنظام يصدر عن مجلس الوزراء الفلسطيني.

وعلى صعيد هيكلة الوزارة فقد نصت المادة (٤) من نفس القانون على: تكون هيكلية الوزارة على النحو التالي: –

١– تكون لوزارة الخارجية هيكلية خاصة تتكون من قطاعات وإدارات ويصدر بها نظام عن مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الشؤون الخارجية الفلسطيني.

٢– يعتمد هيكل وظيفي لكل بعثة من بعثات فلسطين في الخارج يحدد فيه عدد الوظائف الدبلوماسية والقنصلية والإدارية والملحقين الفنيين والوظائف المحلية بقرار من وزير الشؤون الخارجية الفلسطينية.

ونشير في هذا السياق إلى أن مجلس الوزراء أصدر قرار سنة ٢٠٠٥ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون السلك الدبلوماسي الفلسطيني رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥، حيث بين صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية وهيكلتها المعتمدة، وأقر بعض الإجراءات لمعالجة أي تعارض أو تداخل في الاختصاص الفني أو التنفيذي لوزارات أخرى، ولعل أبرز الإجراءات المقرة بموجب القرار ما يلي: –

١– يتم استقبال الوفود وممثل الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية بعد التشاور مع وزارة الشؤون الخارجية.

٢- يتم إسناد مهمة قيادة المفاوضات مع الحكومات الأجنبية ومع المنظمات الدولية داخل فلسطين وخارجها إلى وزارة الشؤون الخارجية.

٣- تطلب وزارة الشؤون الخارجية من البعثات الدبلوماسية الفلسطينية تنسيق زيارات الوزراء والوفود الرسمية، وتقديم جميع التسهيلات والمساعدات اللازمة والمشاركة في هذه اللقاءات والزيارات بحسب مستوى الوفود.

٤- تتولى وزارة الشؤون الخارجية قيادة الاتصالات والتنسيق مع الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية فيما يتعلق بالمساعدات.

٥- يتوجب إعلام وزير الشؤون الخارجية بالمراسلات والاتصالات التي تجري مع الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية من قبل وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية كل في مجال عملها واختصاصها لاسيما تلك المتعلقة بالقضايا ذات الطابع العام.

٦- ينبغي للوزراء وكذلك للوفود الحكومية أن يطلعوا وزير الشؤون الخارجية على ما يخططون لإجراء من لقاءات أو القيام من زيارات للدول الأجنبية والمنظمات الدولية وينبغي لوزارة الشؤون الخارجية أن تمثل في هذه اللقاءات والزيارات.

٧- يتولى وزير الشؤون الخارجية تنسيق المشاركة في القمم والمؤتمرات الدولية بالتعاون والتشاور مع الوزارات الخارجية رئاسة هذه الوفود على مستوى الوزراء، وتحدد رئاسة الوفود الأخرى بالاتفاق بين وزير الشؤون الخارجية والوزير المعني.

ثانياً: معايير اختيار الممثلين الدبلوماسيين وفق القانون الفلسطيني

نصت أحكام قانون السلك الدبلوماسي الفلسطيني لسنة٢٠٠٥ على مجموعة من المعايير والضوابط التي بناء عليها يتم اختيار الممثلين الدبلوماسيين، حيث نصت المادة (١١) من القانون على شروط اختيار الدبلوماسيين الفلسطينيين، إذ بينت أن المشرع الفلسطيني يشترط لاختيار الممثلين الدبلوماسيين ما يلي: -

١- الجنسية: يشترط القانون الفلسطيني فيمن يتقدم للعمل بوظيفة من وظائف السلك الدبلوماسي أن يكون فلسطينيا، علماً أن المشرع أجاز لموظف السلك أو زوجه حمل جنسية أخرى شريطة ألا تكون خدمته الدبلوماسية في الدولة التي يحمل جنسيتها أو زوجه.

٢- الأهلية: يشترط القانون الفلسطيني بأن يكون المرشح للعمل في السلك الدبلوماسي متمتعاً بالأهلية الكاملة، وحسن السمعة والسلوك، وألا يكون محكوماً بعقوبة في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة.

٣- الدرجة العلمية: يشترط القانون الفلسطيني فيمن يرشح للعمل ضمن السلك الدبلوماسي الفلسطيني بأن يكون المرشح حاصلا على الدرجة الجامعية الأولى على الأقل.

٤- اللغة: جاء هذا الشرط بموجب نص المادة (٢) **من** قرار مجلس الوزراء الفلسطيني رقم (٣٧٤) لسنة (٢٠٠٥) باللائحة التنفيذية لقانون السلك الدبلوماسي الفلسطيني رقم (١٣) لسنة (٢٠٠٥) حيث اشترط فيمن يرشح للتعيين الجديد في السلك أن يتقن إلى جانب لغته العربية واحدة من

اللغات الرسمية المعتمدة لدى الأمم المتحدة ويفضل من يتقن اللغة الإنجليزية أو الفرنسية .

٥- اجتياز المسابقة : كما نص قرار مجلس الوزراء رقم (٣٧٤) لسنة ٢٠٠٥ على هذا الشرط بموجب المادة (٢) منه حيث جاء فيها يشترط القانون الفلسطيني فيمن يتقدم للعمل بوظيفة من وظائف السلك أن يتم تعينيه وفقا لمسابقة عامة تجريها وزارة الشؤون الخارجية لاختيار موظفي السلك على أن يراعى فيها أن يتم الإعلان عن المسابقة قبل ثلاثين يوما من موعد إجرائها، وإجراء ما يلزم من امتحانات متخصصة ومقابلات تقييميه، وإدارتها من قبل لجنة متخصصة يتم تشكيلها لهذا الغرض تقييم المتقدمين للالتحاق بالسلك الدبلوماسي وفق نظام النقاط الخاص بذلك ، وترفع التوصيات بشأنهم إلى وزير الشؤون الخارجية.

ثالثاً: التدريب والدراسات الدبلوماسية في قانون الدبلوماسية الفلسطيني

وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية حديثة العهد، وهي تفتقر إلى معهد أو مركز تدريب دبلوماسي يتع لها مباشرة، وفي الغالب تعتمد على ابتعاث موظفيها للخارج لتلقي دورات تدريبية، ومع ذلك لاحظنا أن الوزارة قد نظمت مجموعة من الدورات التدريبية للدبلوماسيين ضمن البرنامج التدريبي الذي تم إقراره بموجب قانون السلك الدبلوماسي، وعلى وجه الخصوص المادة (١٦) منه والتي نصت على:" ينشأ برنامج التدريب الدبلوماسي بالوزارة ، ويرأسه أحد موظفي السلك بمرتبة سفير ويعينه الوزير، ويهدف البرنامج إلى إعداد الدبلوماسيين الجدد المقبولين للعمل بالوزارة ورفع مستوى أداء العاملين بالسلك".

كما أكد قرار مجلس الوزراء الفلسطيني في لائحته التنفيذية، لقانون السلك الدبلوماسي الفلسطيني، لعام ٢٠٠٥ بموجب المادة (٣) منه في فقرتها الأولى على شرط التدريب والتأهيل حيث نصت على:" يلتحق من يعين في السلك تعييناً أولياً على مرتبة ملحق بدوره تأهيلية تعدها وتحدد مدتها الوزارة، وعليه اجتياز جميع متطلبات التقييم الخاصة بالدورة بنجاح ليتم تثبيته في السلك".

والحقيقة أن وزارة الخارجية الفلسطينية تحتاج بشكل واضح لجسم تدريبي متكامل يهيئ الملتحقين بالسلك الدبلوماسي ويزيد معارفهم وينمي قدراتهم ويطور معلوماتهم ومهاراتهم في هذا القطاع الذي يشكل مرآة لعمل الدولة الفلسطينية.

*** الخاتمة**

تناولنا من خلال الدراسة تطور التمثيل الدبلوماسي في فلسطين، وتوقفنا عند مجموعة من المحطات الهامة في الدبلوماسية الفلسطينية، وانتهينا إلى مجموعة من النتائج، جاءت على النحو التالي: -

أولاً: النتائج

١- نشأت الدبلوماسية الفلسطينية وتطورت في ظروف مختلفة عن نظيراتها في معظم دول العالم، حيث أنها نشأت في ظل عدم وجود كيان فلسطيني مستقل ذي سيادة.

٢- يشكل استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية معيقاً جوهرياً في طريق نجاح الدبلوماسية الفلسطينية.

٣- لم تعمل الدبلوماسية الفلسطينية من داخل الأراضي الفلسطينية وإنما من داخل أراضي الغير.

٤- تطور العمل الدبلوماسي الفلسطيني واحتل موقعاً مرموقاً في العملية النضالية والثورة الفلسطينية زاحم خلالها العمل العسكري والتنظيمي.

٥- هناك حالة ازدواج في المهام الدبلوماسية للدائرة السياسية في المنظمة ووزارة الشؤون الخارجية في السلطة.

٦- افتقدت الدبلوماسية الفلسطينية في حقبة المنظمة إلى العمل بروح الجماعة وانفردت بها الروح الفردية، وجرى التركيز على الرموز والأشخاص لتعويض الخلل، ويمكن القول أنه غلب على الدبلوماسية منهج التنازلات المتسارع بسبب فقدان الأوراق التفاوضية وفقدان الدعم الدولي الكامل.

٧- استطاعت دبلوماسية السلطة الفلسطينية عبر مر العقود من الزمن أن تحقق إنجازات ونجاحات كبيرة على صعيد العلاقات الدولية، فاستطاعت كسب الأصدقاء والرأي العام الدولي إلى صف القضية الفلسطينية وأثبتت عدالتها للجميع بما في ذلك شرائح المجتمع الإسرائيلي.

٨- كان إقرار قانون السلك الدبلوماسي الفلسطيني وإحالة أعداد من الدبلوماسيين للتقاعد ونقل عدد من السفراء الفلسطينيين في العالم وتعيين سفراء جدد وانتهاج التدوير الشامل هي خطوات ايجابية على طريق تطوير أداء السلك الدبلوماسي الفلسطيني.

٩- وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية حديثة العهد، تفتقر إلى معهد أو مركز تدريب دبلوماسي تابع لها، وتعتمد الوزارة أساسا على ابتعاث موظفيها في دورات تدريبية خارج فلسطين.

ثانياً: التوصيات

في ضوء النتائج السابقة، يوصي الباحث بما يلي: -

١- العمل على تطوير منظمة التحرير بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وضم كافة الفصائل لها.

٢- إعداد خطة دبلوماسية يتم من خلالها فضح الاحتلال الإسرائيلي وبيان دوره في عرقلة أي خطوات دبلوماسية يقوم بها الفلسطينيون على الصعيد الدولي.

٣- استعادة الوحدة الوطنية، والعمل على إجراء إصلاحات دبلوماسية فلسطينية عن طريق تعزيز دور الجميع وإشراك الكل الفلسطيني في برامج المنظمة مستنداً في ذلك إلى رؤية التحرر والاستقلال.

٤- ضرورة إمداد السلك الدبلوماسي الفلسطيني برجال يتمتعون بالموهبة الدبلوماسية، إلى جانب الاهتمام بالمستوى اللغوي والثقافي للدبلوماسيين وكذلك تحسين مستواهم الاجتماعي ليستطيعوا الاندماج في مجتمع الدولة التي سيوفدون إليها

٥- إعادة هيكلة وزارة الخارجية بحيث تشمل أكبر عدد من المؤسسات والدوائر والتخصصات.

٦- الاستمرار في الجهد الدبلوماسي على الصعيد الدولي، والانضمام لكافة المعاهدات والاتفاقيات التي تخدم المشروع الوطني الفلسطيني.

*** المراجع**

إصليح، شاكر (٢٠١٩). الدبلوماسية الفلسطينية تجاه المنظمات الدولية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٨)، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.

خلف، محمود(١٩٨٧). مدخل إلى علم العلاقات الدولية، المركز الثقافي العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الجاسور، ناظم(٢٠٠٠). أسس وقواعد العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان.

أبو عباه، سعيد(٢٠٠٩). الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها، دار الشيماء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

سحويل، صدام(٢٠١٤). مستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في ظل إشكالية الدولة ومنظمة التحرير الفلسطينية. رسالة ماجستير، البرنامج المشترك للدراسات العليا بين جامعة الأقصى وأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، فلسطين.

فوق العادة، سموحي(١٩٧٣). الدبلوماسية الحديثة، ط١، دار اليقظة للتأليف والترجمة والنشر، دمشق.

شامي، أحمد.(١٩٩٠). الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية. دار العلم للملايين للنشر والتوزيع، لبنان.

طشطوش، هايل (٢٠١٤). الدبلوماسية ودورها في إدارة العلاقات الدولية. ستار تايمز، جامعة اليرموك، المملكة الأردنية.

شكري، عزيز.(٢٠٠٧). الأمم المتحدة لماذا، وإلى أين، هيئة الموسوعة العربية، ط١، دمشق، الجمهورية السورية.

توام، رشاد (٢٠١٣). دبلوماسية التحرر الوطني.. التجربة الفلسطينية، معهد ابراهيم أبو لغد، بيرزيت، فلسطين.

أبو عفيفة، طلال(١٩٩٨). الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية ١٨٩٧-١٩٩٧، ط١، د. ن.

الحوراني، فيصل(١٩٨٠). الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤، وكالة أبو عرفه، مدينة القدس.

شاش، طاهر(١٩٩٥). المواجهة والسلام في الشرق الأوسط، الطريق إلى غزة أريحا، ط١، دار الشروق، القاهرة، مصر.

الصامدي، حمزة(٢٠٠٨). تجربة منظمة التحرير الفلسطينية السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية ١٩٦٤-٢٠١٦، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

فياض، علي(١٩٩٩). التجربة الدبلوماسية الفلسطينية، الطريق إلى الدولي، مجلة صامد الاقتصادية، العدد ١١٨.

الإقداحي، محمد(٢٠١٠). العلاقات الدولية في مبادئ علم السياسة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر.

الحنتولي، ربيع (٢٠٠٤). الدبلوماسية الفلسطينية والإصلاح، ورقة مقدمة لورشة الشباب وإشكالية العمل الدبلوماسي الفلسطيني، أوراق سياساتية حول إصلاح في المؤسسات الفلسطينية، العدد ٦، ط١، معهد أبراهيم ابو لغد، بيرزيت، فلسطين.

ياغي، إسماعيل، وبركات، نظام (١٩٨٨). دراسات فلسطينية تاريخية وسياسية، د.ن. الرياض. المملكة السعودية.

حمد، غازي (٢٠٠٦). حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، دراسة في المتغيرات. رسالة ماجستير، برنامج دراسات شرق أوسطية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

أبو عامر، علاء (٢٠٠٤). العلاقات الدولية الظاهرة والعلم، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط١.

الغنيمي، محمد (١٩٩٣). الوسيط في قانون السلام، الإسكندرية، منشأة المعارف، مصر.

صايغ، يزيد (٢٠٠٣). الحركة الوطنية الفلسطينية، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان.

أبو نحل، أسامه، وشراب، ناجي، وآخرون (٢٠١٢). مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير من النشأة إلى أوسلو، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس، فلسطين.

الهاشمي، مجدي (٢٠٠٣). العولمة الدبلوماسية والنام العالمي الجديد، دار أسامه للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عكاوي، ديب (٢٠٠٢). القانون الدولي العام، عكا، مؤسسة دار الأسوار.

الشامي، علي (٢٠٠٧). الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، ط٣، لبنان.

قانون السلك الدبلوماسي الفلسطيني رقم (١٣)– ٢٠٠٥ .

قرار مجلس الوزراء الفلسطيني رقم (٣٧٤)– ٢٠٠٥ باللائحة التنفيذية لقانون السلك الدبلوماسي الفلسطيني رقم (١٣).